عرض كتب

حقوق الانسان

تطورها – مضامينها – حمايتها

عرض
عبير سهام مهدي

صدر مؤخراً كتاب للاستاذ الدكتور رياض عزيز هادي-عميد كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد- والمعنون (حقوق الانسان: تطورها- مضامينها-حمايتها). يتوزع الكتاب على ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة ويقع الكتاب في ١٤٩ صفحة..

الفصل الاول من الكتاب حمل عنوان "جذور حقوق الانسان وتطورها في تاريخ البشرية"، تحدث فيه المؤلف عن الجذور التاريخية للحقوق الانسانية والتطورات التي شهدتها عبر العصور والمجتمعات البشرية وكيف اسهمت الشرائع السماوية والاديان والحضارات في رفدها بالقيم والمثل مروراً بمختلف العصور الوسيطة والحديثة والمعاصرة، متناولا المدارس والمذاهب السياسية والفكرية والثورات مع التركيز على الاعتراف بحقوق الانسان في تاريخنا المعاصر. كما تناول المؤلف الاعتراف الدولي بهذه الحقوق من قبل المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة ثم الاعتراف الاقليمي في مختلف بقاع العالم والذي تجسد باصدار اتفاقيات ومواثيق اقليمية، كذلك تحدث المؤلف عن ظهور المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني واهداف تلك المنظمات ووسائل عملها ودورها في تطوير واحترام وحماية حقوق الانسان.

اما الفصل الثاني والذي حمل عنوان "مضامين حقوق الانسان"، فقد تناول المؤلف فيه التعريف بمضامين حقوق الانسان في المواثيق الدولية والاقليمية والتشريعات الوطنية وذلك بعد ان اصبح الانسان محل اهتمام متزايد في المجتمع الدولي ومؤسساته حيث لم يعد التعامل مع الفرد مسألة تدخل في الاختصاصات المطلقة للحكومات وذلك منذ قيام منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥ حيث اعتبرت المنظمة الدولية كافة المسائل المتعلقة بحقوق الانسان حتى لو تعلق الامر بمعاملة دولة ما لرعاياها من المسائل

التي تثير اهتماماً دولياً.. وهكذا اصبحت مسائل حقوق الانسان تعتبر شركة بين الدولة والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية. كما تناول هذا الفصل انواع حقوق الانسان الفردية والجماعية واجيالها الثلاثة والتي تتمثل بما يأتي:

الجيل الاول: جيل الحقوق المدنية والسياسية: وهي جيل حقوق الانسان الفرد والمواطن وتشمل حق الانسان في الحياة وفي الاعتراف له بالشخصية القانونية وعدم الخضوع للتعذيب والحق في الامان وعدم رجعية القوانين وحرمة الحياة الخاصة وحرية التنقل والاقامة وحق اللجوء وحرية الفكر والضمير والتعبير والرأي وحرية تكوين الجمعيات وحق المشاركة في ادارة الشؤون العامة وحق الملكية..الخ.

وقد كان للغرب دور في اصدار العديد من الاعلانات والمواثيق الدولية في هذا الجيل بالنظر لاهتمام الدول الغربية وتأكيدها على الحقوق المدنية والسياسية خاصة والحقوق الفردية عامة وللدور الذي كان يلعبه الغرب في منظمة الامم المتحدة في المراحل الاولى من تأسيسها.

الجيل الثاني: جيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتشمل الحق في العمل والحقوق النقابية بما في ذلك الحق في الاضراب والحق في مستوى معيشة كاف، والحق في الضمان الاجتماعي والحقوق العائلية (حقوق العائلة والامومة والطفولة) والحق في الصحة والحق في التربية والتعليم والحقوق الثقافية بما فيها الحق في المشاركة في حياة المجتمع الثقافية والمساواة في التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهذا الجيل يعد جيلاً لحقوق الانسان الجماعية حيث تجد هذه الحقوق مصدرها في التبعات الاجتماعية والاثار الفكرية التي نتجت عن الثورة الصناعية، هذه الثورة التي بينت بجلاء ان الانسان اضافة الى كونه فرداً فانه يتمتع بصفته تلك بحقوق فردية وسياسية فهو طرف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتمتع بعدد من الحقوق ذات الطابع الاقتصادي

والاجتماعي والثقافي.

وفي سبيل اصدار اعلانات ووثائق حقوق الانسان العالمية عن منظمة الامم المتحدة لهذا الجيل الثاني كان لدول العالم الثالث خاصة مدعومة من قبل الدول الشيوعية دور اساسي فضلاً عن تبني اعلانات ومواثيق اقليمية تكرس حقوق هذا الجيل، كالميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب والميثاق العربي لحقوق الانسان.

الجيل الثالث: جيل حقوق الانسان الجديدة: ويطلق على هذا الجيل اسم جيل حقوق التضامن اذ انه يؤكد على بعدٍ جديد وهو ضرورة التضامن بين البشرية جمعاء في مواجهة التحديات التي تعترضها ويمكن ان تهدد بقاءها وهو جيل من الحقوق يعنى بنوعية الحياة ذاتها. ومن امثلة حقوق هذا الجيل حق الشعوب في السلم الذي صدر فيه اعلان من الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٨٤، والحق في التنمية الذي صدر فيه اعلان من الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٨٦، والحق في بيئة نظيفة وموائية.

وحقوق هذا الجيل لا تشكل مساساً او تنكراً لحقوق الجيلين الاول والثاني بل هي استمرار ومكملة لها، رغم ان هذا الجيل من الحقوق الانسانية ما زال محل جدل فقهي ويطلق عليه احياناً جيل الحقوق الانسانية الكونية وتتقاسم الاهتمام به كامل دول العالم والمنظمات الدولية.

ويرى المؤلف ان التغيرات التي طرأت على الوضع الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الانظمة الشيوعية في اوروبا الشرقية وانظمة الحزب الواحد في دول اسيا وافريقيا قد عزز الاتجاه نحو احترام الانسان المدنية والسياسية خاصة والحقوق الفردية عامة في هذه الدول وتراجع الاهتمام ببعض الحقوق الجماعية وحقوق الجيل الثالث التي تهم الدول النامية وبشكل خاص الحق في التنمية على مستوى الامم المتحدة رغم ان حقوقاً اخرى من هذا الجيل الثالث لازالت تحتفظ بنفس الاهتمام وخاصة فيما يتعلق بالبيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي.. وبذلك يتأكد من جديد ان تأثير العوامل السياسية عامة والتطورات التي يشهدها الوضع الدولي خاصة تنعكس بشكل مباشر على حركة حقوق الانسان في عالمنا اليوم وتؤثر في الاهتمام بصنف او اخر بهذه

الحقوق وفقاً لموازين القوى الدولية ومصالح الدول خاصة المتنفذة منها على المسرح العالمي. وقد ختم المؤلف فصله الثاني بالحديث عن الترابط بين حقوق الانسان والنظرة اليها ككل لا يتجزأ.

واخيراً يخلص المؤلف في الفصل الاخير من الكتاب الى ضرورة توفير الضمانات اللازمة لحماية حقوق الانسان فوجود حقوق الانسان في المواثيق والاعلانات الدولية والاقليمية وفي التشريعات الوطنية دون توفير حماية واحترام حقيقيين لها يجعل منها مجرد نصوص نظرية لا قيمة لها على ارض الواقع.. فالعبرة في مسألة حقوق الانسان هو في التمتع الفعلي بها وليس مجرد ادراجها في الدساتير والمواثيق، كما ان التمتع الفعلي بحقوق الانسان واحترامها وحمايتها تؤكد مصداقية التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية والاقليمية فضلاً عن احترام الحكومات على الصعيد الواقعي لحقوق الانسان هو المعيار الاساس في اسناد تلك الحكومات في سلطتها الى الادارة الشعبية بل ومدى انبثاقها من الشعب وبالتالي ايمانها بحقوق الانسان.

وفي ختام عرضنا هذا نجد ان الكتاب جدير بالقراءة والمتابعة خصوصاً بعد ان اقرت مادة (حقوق الانسان) لتدريسها في الجامعات ومن هذا المنطلق تكتسب قراءة هذا الكتاب أهمية بالنسبة للباحثين والناشطين في مجال حقوق الانسان وكذلك للاكاديميين المهتمين بتدريسها.